مجتمع

موجة حر قائظ تقتل 15 على الأقل في الهند

قالت السلطات الهندية إن ما لا يقل عن 15 شخصاً لقوا حتفهم، الخميس، من جراء «ضربة حرارة» في ولايتي بيهار وأوديشا بشرق البلاد، حيث تشهد المنطقة موجة حر قائظ من المتوقع أن تستمر حتى اليوم السبت. وتشهد الهند صيفاً شديد الحرارة، وسجلت العاصمة نيودلهي هذا الأسبوع أعلى درجة حرارة تشهدها البلاد على الإطلاق، وهي 52,9 درجة مئوية. ورغم توقعات الأرصاد الجوية بانخفاض درجات الحرارة في الشمال الغربي والوسط خلال الأيام المقبلة، من المرجح أن تستمر موجة الحر في شرقي البلاد لفترة أطول. (رويترز)

أكثر من 16 مليون سوري بحاجة لمساعدات

قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، إن أكثر من 16 مليون سوري بحاجة إلى المساعدات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى. وأعرب في جلسة لمجلس الأمن الدولي، الخميس، عن أسفه لاستمرار معاناة الشعب السوري، مشيراً إلى نزوح أكثر من 7 ملايين شخص، ولجوء الملايين إلى البلدان المجاورة وغيرها. وعبّر غريفيث عن مخاوفه بشأن نقص التمويل اللازم للمساعدات. وقال: «جمعنا 55 في المائة من احتياجنا للتمويل عام 2021، أما العام الماضي فانخفضت هذه النسبة إلى 39 في المائة». (الأناضول)

مئات من العائدين إلى مخيم جباليا (عمر القطا/ الأناضول)

أعداد كبيرة من الشهداء

قالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الجمعة، إنه تم اكتشاف أعداد كبيرة من جثامين الشهداء بعد انسحاب الآليات العسكرية الإسرائيلية من مناطق شمالي قطاع غزة. وأفادت في بيان، بأن «طواقم الإنقاذ تواجه صعوبات في انتشال الشهداء»، وأن «الدفاع المدني يحتاج إلى معدات بشكل عاجل لانتشال الجثث من تحت الأنقاض». وحذر البيان من أن «تعثر عملية انتشال الجثث يهدد بانتشار الأمراض والأوبئة». وفي 12 مايو/ أيار الماضي، بدأ الجيش الإسرائيلي هجوماً برياً على مخيم جباليا والمناطق المحيطة به، ثم أعلن بعد ثلاثة أيام توسيع الهجوم بعدما واجهت قواته «معارك شرسة» مع فصائل المقاومة الفلسطينية. وانسحب الجيش الإسرائيلي، الجمعة، بعد عملية عسكرية استمرت 20 يوماً، مخلفاً دماراً واسعاً. ومنذ ساعات الصباح الأولى، بدأ آلاف الفلسطينيين العودة إلى مخيم جباليا ومحيطه (الصورة) لتفقد منازلهم وممتلكاتهم. وقال شهود عيان إن الانسحاب الإسرائيلي كشف عن حجم دمار هائل شمل آلاف الوحدات السكنية، إضافة إلى الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، كما أحرق جنود الاحتلال مئات البنايات.

وتواصل إسرائيل الحرب، متجاهلة أوامر من محكمة العدل لاتخاذ تدابير لمنع وقوع «إبادة جماعية» و«تحسين الوضع الإنساني»، كما تتجاهل اعتزام المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت.

(الأناضول)

بريطانيا: برامج وجرعات لمكافحة السمنة

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يستمر الاتجاه التصاعدي لزيادة الوزن والسمنة في بريطانيا، حيث ارتفعت النسبة من 61,2 في المائة بين عامي 2015 و2016 إلى نحو 64,0 في المائة عامي 2022 و2023، في حين بلغت هذه النسبة 63,8 في المائة عام 2021، بحسب بيانات أصدرها مكتب تحسين الصحة والفوارق في المملكة المتحدة. وهذه الزيادة تقلق الحكومة البريطانية التي تحاول مكافحة السمنة بوسائل مختلفة.

وأطلقت الحكومة هذا العام برامج تقديم الحساء والوجبات الغذائية لأكثر من 10 آلاف شخص يعانون من مرض السكري من النوع الثاني أو من السمنة، ويدعم البرنامج إعادة إدخال مشاركين وصلوا إلى الوزن المطلوب الأطعمة الصحية في أنظمتهم الغذائية من أجل الحفاظ على الوزن الصحي، وهو متاح في 42 منطقة مقارنة بـ21 العام الماضي.

والعام الماضي أعلنت الحكومة مخططاً تجريبياً لمدة عامين بقيمة 40 مليون جنيه إسترليني للمساعدة في معالجة السمنة وتقليص قوائم الانتظار في خدمات الصحة العامة، وشمل المخطط تقديم حقنة «سيماغلوتيد» التي تُباع باسمي «أوزمبيك» و«ويغوفي».

وأظهرت دراسة موّلتها شركة لصنع الأدوية وشارك فيها 17604 بالغاً فوق سنّ الـ45 من 41 دولة، أن الجرعات المضادّة للسمنة، مثل عقار «سيماغلوتيد»، يمكن أن تقلل خطر الإصابة بالنوبات القلبية والسكتات الدماغية، حتى لدى الأشخاص الذين فشلوا في فقدان الكثير من الوزن، وأنه بعد 20 أسبوعاً من تناول العقار، فقد 62 في المائة من الأشخاص أكثر من 5 في المائة من وزنهم. وكشفت الدراسة أيضاً أن توقف المرضى عن تناول الجرعات المضادّة للسمنة تدريجياً يمكن أن يكون فعّالاً في مساعدتهم على تجنب استعادة الوزن. ويقول الباحثون إن جرعة أقلّ من الدواء مع تغييرات في نمط الحياة يمكن أن تكون فعّالة أيضاً في إنقاص الوزن.

وتتوافر جرعات «ويغوفي» و«ساكسندا» المضادّة للسمنة لدى خدمات الصحة الوطنية في بريطانيا، ويصفها الأطباء بشروط محددة، أهمها أن يبلغ مؤشر كتلة الجسم 35 أو أكثر، أو 32,5 أو أكثر للأشخاص من أصول آسيوية أو صينية أو شرق أوسطية أو إفريقية أو كاريبية.

ومن شروط الحصول على عقار «سيماغلوتيد» أيضاً معاناة الشخص من مشاكل صحية بسبب وزنه مثل ارتفاع نسبة السكر في الدم، أو أن يكون معرضاً لخطر الإصابة بمشاكل في القلب بسبب حالات مثل ارتفاع ضغط الدم أو نسبة الكوليسترول.

وبالنسبة إلى عقار «أوزمبيك» لا يمكن وصفه إلا للمرضى الذين يعانون من مرض السكري من النوع الثاني، علماً أنه غير مرخّص كدواء لإنقاص الوزن في المملكة المتحدة، لكن الحكومة تعترف بأنه يُستخدم خارج نطاق القانون، بحسب ما أوردت صحيفة «ذا إندبندنت».

يقول المتخصص في الجراحة العامة في «كليفلاند كلينيك - لندن»، ندي حكيم، لـ«العربي الجديد»: «من الضروري أن نبدأ بتوعية طلاب المدارس حول ما يجب تناوله أو تفاديه من أطعمة، والفقر يلعب دوراً في رفع نسبة السمنة، لأنّ الفقراء يتناولون الكثير من الأطعمة غير الصحية، علماً أنه يجب العثور على وسيلة لمساعدة الناس على تناول غذاء صحي، لأن السمنة كارثية، ويمكن أن تؤدي إلى أمراض عدة منها السرطان ومشاكل في القلب والرئة والمفاصل والعمود الفقري».

وتنصح اختصاصية التغذية ديزي إسطفان الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد بالتفكير أولاً في الدافع الذي يحفزهم على إنقاص الوزن، والتركيز على الأهداف الصغيرة القابلة للتحقيق. وتقول: «عندما يشرع شخص في رحلة إنقاص الوزن، من المهم أن يكون لطيفاً مع نفسه، فالرحلة لن تكون مثالية وستواجه تقلبات، وهذا أمر طبيعي تماماً. على سبيل المثال إذا فاتك المشاركة في تمرين أو تناولت طعاماً غير صحي ليوم أو يومين، لا يجب أن تنظر إلى الأمر باعتباره انتكاسة».

نظام غذائي متوازن

ينبغي العمل على إيجاد نظام غذائي متوازن لإنقاص الوزن يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل بدلاً من اللجوء إلى الحلول العلاجية، فرغم شعبية حقن إنقاص الوزن، والتي اطلقت بالأساس لعلاج مرضى السكري، هناك تحذيرات من الأثر الجانبي لها، والذي عُثر عليه لدى الحيوانات، وهو سرطان الغدة الدرقية.

تحقيق

يعيش عشرات الآلاف من الأشخاص في أنحاء غزة أزمة إنسانية غير مسبوقة في ظل جوع وعطش مفروض عليهم، ونزوح قسري يتكرر، وسط حالة من انعدام الأمن، وقذائف تطاردهم في كل مكان

غزة بلا مساعدات

الجوع يهدد حياة عشرات الآلاف

غزة ـ **امجد ياغي**

خلف إغلاق معبر رفح البري في السادس من مايو/أيار الماضي، شلاً في حركة دخول شاحنات المساعدات إلى قطاع غزة، وتزامن ذلك مع تعطل إدخال المساعدات عبر الرصيف البحري الذي دمرته الأمواج، وتحديد منفذ بري واحد لإدخالها يخضع للرقابة الإسرائيلية، ما يجعل كمية المساعدات التي تدخل يومياً غير كافية على الإطلاق. وارتفعت مخاطر الجوع مجدداً في مناطق تواجد النازحين الفلسطينيين داخل القطاع، فبعد أن تقلصت نسب المصابين بسوء التغذية والجفاف، عادت إلى الارتفاع مع بدء العملية العسكرية على مدينة رفح ومناطق شمال القطاع، لكنها هذه المرة تتزامن مع خروج المستشفيات والمراكز الصحية من الخدمة.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأممي في الأراضي الفلسطينية إلى انخفاض حجم المساعدات بمقدار الثلثين منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي عمليته العسكرية في رفح، علماً أنه طوال العدوان لم تكن تدخل الكميات المطلوبة من المساعدات عبر المعابر حين كان معبر رفح ومعبر كرم أبو سالم مفتوحان.

وتوفي الرضيع فايز أبو عطايا (سبعة أشهر) في قطاع غزة بسبب سوء التغذية وعدم توفر الحليب له في الأيام الأخيرة بعد أن اشتدّ الحصار على سكان غزة، ومنعت عنهم البضائع والمساعدات الغذائية تقريباً، ليرتفع عدد الأطفال الذين استشهدوا بسبب سوء التغذية إلى قرابة 40 طفلاً منذ بداية العدوان الإسرائيلي.

لكن المشكلة تزداد بالنسبة للمهجرين الجدد الذين يتمركزون في منطقة غرب مدينة خانيونس، أو غربي مدينة دير البلح والمناطق الغربية من مخيم النصيرات وبلدة الزوايدة، إذ إنهم مضطرون للإبلاغ عن تواجدهم في تلك المناطق من أجل تسجيلهم في قوائم المساعدات التي يتم توزيعها ضمن نقاط تجمع النازحين.

تقول الخمسينية أم عماد فرحات: «كنا مجبرين على النزوح من مدينة رفح خلال الأسبوع الماضي، وفعلنا ذلك من دون أية تحضيرات في ظل التحذيرات والمناشير التي ألقاها الاحتلال على المتواجدين في المناطق الشرقية والمناطق القريبة من وسط المدينة. بعد وصولنا إلى منطقة المواصي، أقمت في خيمة خصصها مبادرون اجتماعيون للنساء بالقرب من السواتر الرملية، لكننا لم نحصل على أية وجبات في الأيام الثلاثة الأولى». تضيف لـ«العربي الجديد»: «نزحت مع 20 فرداً من عائلتي ضمن مجموعة مكونة من أكثر من 50 فرداً، وتوجهنا جميعاً إلى المواصي، وهي منطقة شبه صحراوية رغم امتلائها حالياً بالخيام، وبحث أبنائي عن أية مستلزمات أو مساعدات من أجل إعداد الطعام، لكنهم عادوا بعدد محدود من المعلبات بعد أن اصطفوا في طوابير لعدة ساعات. هجرنا بطريقة مذلّة إلى مكان لا يوجد فيه شيء. في بداية الحرب، كان بيتنا مفتوحاً للنازحين من أقاربنا من مدينة غزة ومخيم جباليا، ثم توقف أبنائي عن العمل، وبتنا بلا مصدر دخل، وأصبحنا في الأسابيع الأخيرة ضمن الباحثين عن المساعدات لتأكل، وحالياً نعيش حالة من الجوع».

تتابع فرحات: «الأطفال لم يتناولوا للنازحين من أقاربنا من مدينة غزة ومخيم جباليا، ثم توقف أبنائي عن العمل، وبتنا بلا مصدر دخل، وأصبحنا في الأسابيع الأخيرة ضمن الباحثين عن المساعدات لتأكل، وحالياً نعيش حالة من الجوع».

تتابع فرحات: «الأطفال لم يتناولوا الحليب منذ نحو ثلاثة أسابيع، ولدي ابنة لا تستطيع إرضاع طفلتها التي ولدتها في يناير/كانون الثاني الماضي، ولا تشرب مياه جيدة، ويغادر كل شباب العائلة في كل صباح للبحث عن أي طعام، والانتظار في طوابير المساعدات الغذائية، حتى لو أحضروا علبة واحدة من الطعام، فآخرون مهمتهم البحث عن المياه. نعيش أسوأ أيام حياتنا في ظل هذه الحرب». وصدم سكان شمالي غزة بالأنباء التي أكدت أن الأمواج جرفت الرصيف البحري الذي تم إنشاؤه لإيصال المساعدات من قبل الجيش الأميركي، وتجميد عمله مؤقتاً، ونقله من أمام شاطئ غزة لإصلاحه، رغم أنهم كانوا يتعاملون معه بشكوك كبيرة في ظل كون المسيطر الحقيقي عليه هو جيش الاحتلال الإسرائيلي، وهو المتحكم في السماح بدخول المساعدات منه.

وكان بعض الغزيين يعتقدون أن تشغيل الرصيف البحري يمكن أن يساهم في تحسين سبل دخول المساعدات الغذائية في ظل الأنباء التي يجري تناقلها عن تخصيص جيش الاحتلال «منطقة إنسانية»، وضمان سلامتهم فيها كما طلب الجانب الأميركي من أجل إتمام العملية العسكرية في رفح.

من جانبه، يرى عمر الفار أن «المجتمع الدولي اتفق على تجويع سكان غزة»، مشيراً إلى أنه منذ نزح إلى غربي مدينة دير البلح، وهو ينشط بشكل يومي للبحث عن الطعام في طوابير المساعدات الغذائية، حتى لو توفير أي شيء لأطفالي. لا أريد أي شيء لنفسي، وأعاني من الجفاف لأنني لا أتناول إلا كميات قليلة من المياه، كما أنها طويلاً وصول المساعدات إلى منطقة قريبة من دوار النخيل على حدود مخيم دير البلح، كما أنه تشاجر عدة مرات مع موظفي وكالة «أونروا» من أجل الحصول على أي طعام لأبنائه، وفي إحدى المرات منحه واحد من الموظفين معلبات من طعامه الخاص.

يقول الفار (46 سنة) لـ«العربي الجديد»: «لا نملك مياه ولا طعام، ولا توجد مساعدات، والأمس تمنيت أن أموت لأني لا أستطيع مياهاً شديدة الملوحة، وابني الأصغر أحمد (8 سنوات) يعاني من اصفرار في الجسد بسبب قلة التغذية والمياه».

وتتشابه أزمة المهجرين الجدد من مدينة رفح مع أزمات المهجرين في المناطق الأخرى، لكنها تتفاقم في المنطقة الشمالية من القطاع، والذي يعيش الناس فيه تحت حصار إسرائيلي مشدد يمنعهم من الحركة سوى في نطاق محدود بعد الدمار الكبير للمنازل، وتحديداً في مخيم جباليا الذي كان أكثر المناطق التي صمدت في وجه جيش الاحتلال خلال العملية العسكرية على مناطق الشمال.

من مخيم جباليا، يقول محمد الحداد لـ«العربي الجديد»: «المتواجدون في منطقة غربي مدينة غزة يعيشون حالة من الجوع القاتل، ولم يتم إدخال أي إمدادات إليهم منذ ثلاثة أسابيع، وهناك وفيات نتيجة مضاعفات الجوع والأمراض، من بينهم عمي الذي كان مريضاً بالربو والسكري، ولم يستطع تحمل تلك الظروف، إذ لم يتوفر له العلاج، كما كان يعاني الجوع، ولم يتناول طعاماً خلال الأيام الثلاثة التي سبقت وفاته في المستشفى المعمداني».

ويعيش جميع سكان قطاع غزة على مساعدات شحيحة وغير منتظمة بدأ دخولها في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، من خلال معبر رفح ومعبر كرم أبو سالم بعد الفحص الأمني والتدقيق. وذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأممي، أنه منذ السابع من مايو/أيار الماضي، بلغ متوسط الشاحنات التي تصل يومياً إلى قطاع غزة 58 شاحنة فقط، في مقابل متوسط يومي قدره 176 شاحنة مساعدات خلال الفترة من الأول من أبريل/نيسان إلى السادس من مايو. ما يمثل انخفاضاً بواقع 67 في المائة، موضحاً أن هذه الأعداد لا تشمل بضائع القطاع الخاص وشاحنات الوقود.

ويحذر مدير المكتب الإعلامي في غزة، إسماعيل الثوابتة من خطر الجوع الذي بات منتشراً بفقر بين السكان خلال الأيام الأخيرة بعد تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية، مشيراً إلى توقف أكثر من 98 في المائة من مخابز القطاع عن العمل بسبب عدم توفر غاز الطهي، ومن بينها عدد كبير من مخابز مدينة رفح التي كانت توفر الخبز لأكثر من مليون شخص.

ويقول لـ«العربي الجديد»: «دخل الأسبوع الرابع على التوالي على احتلال معبر رفح البري من قبل جيش الاحتلال، وإغلاق معبر كرم أبو سالم، ونتوقع أن تكون الأزمة الغذائية هي الأكبر من نوعها في قطاع غزة باعتبار أن غالبية المناطق الإنسانية المزعومة متهالكة، ولا تضم أية بنية تحتية، وليس هناك نية من المجتمع الدولي لإجبار الاحتلال على إدخال المساعدات، وتحييد الجانب الإنساني عن الصراع لإنقاذ حياة السكان».

يضيف الثوابتة: «مع تكدس النازحين في عدة مناطق، واستمرار النزوح من مناطق كانت حيوية، توقف أكثر من 700 بئر مياه عن العمل بسبب استهداف بعضها من جيش الاحتلال، وأخرى بسبب منع إدخال الوقود. نزح الناس من حولها، وتمركزوا بالقرب من الآبار القليلة التي تعمل في مناطق محدودة، وهي بالكاد تعمل، ما يعطي مؤشراً حول تعمق المجاعة والعطش في أنحاء القطاع».

الجوع والعطش يهددان أطفال غزة (مجدي فتحي/ Getty)

58
متوسط عدد شاحنات المساعدات التي تصل يومياً إلى قطاع غزة منذ السابع من مايو/أيار الماضي.

جامعيون فلسطينيون في لبنان: الغرب واعٍ للقضية

يشعر طلاب جامعيون فلسطينيون في لبنان بفخر من مواقف نظرائهم في جامعات العالم الذين يرفضون الحرب على غزة، وهم يرفضون بدورهم الصمت

بيروت ـ **انتصار الدنان**

أظهرت الحرب الإسرائيلية على فلسطينيي غزة تغيّراً في الوعي الغربي، ولو بنسب مختلفة، خاصة لدى طلاب الجامعات، والذين أطلقوا احتجاجات في جامعات عالمية عدة طالبوا فيها بوقف الحرب على غزة، وقطع العلاقات الأكاديمية والاستثمارية مع إسرائيل، فاستُهدف الطلاب بتدابير قمعية.

تقول الطالبة في جامعة الجنان بمدينة صيدا جنوب لبنان، آيات عبد الكريم الأحمد، المتحدرة من بلدة القباعة بقضاء صفد لـ«العربي الجديد»: «أفتخر كفلسطينية بنهج المقاومة وشهداء فلسطين الذين قدموا حياتهم في مواجهة الكيان الإسرائيلي الذي استولى على بلدنا في عام 1948، بمساندة ودعم من بريطانيا والولايات المتحدة ودول أوروبية».

تتابع: «دخل هذا الكيان إلى الوطن العربي مثل مرض خبيث، والمقاومة المسلحة ستزيله. كان اقتحام المقاومة الفلسطينية المستوطنات الصهيونية حول قطاع غزة في (طوفان الأقصى) امتداداً للنضال الفلسطيني المستمر منذ سنوات، ونتيجة حتمية للحصار الظالم الذي يفرضه الاحتلال على غزة منذ عام 2006. هذا العمل البطولي عبّر عن حقيقة مشاعر الشعب الفلسطيني والشعوب الحرة في العالم».

وتؤكد: «الجيل الثالث لنكبة فلسطين يرى أن تحرير الأرض والعودة لا يأتيان إلا بالوحدة والمقاومة المسلحة. رغم الإبادة الجماعية التي ينفذها العدو الصهيوني على أهلنا في غزة، والعدوان الهمجي الذي لم يتوقف منذ 7 أكتوبر، والذي خلّف تدميراً وقتلاً لا مثيل لهما، سيبقى شعبنا صامداً في أرضه، ومتحصناً بالمقاومة، وأنا شخصياً أؤمن بالوحدة والمقاومة حتى تحرير الأرض، لأن طريق المفاوضات لم تمنع العدو من اعتماد نهج التدمير والقتل. المقاومة هي الطريق الوحيد حتى تتحرر فلسطين».

وفي ما يخص احتجاجات الطلاب في جامعات أميركية، تقول آيات: «نفتخر بتنظيم طلاب في الجامعات الأميركية تظاهرات ضد الإبادة البشرية، ووقوفهم إلى جانب الفلسطينيين عبر اتهام الكيان الصهيوني بالعنصرية وتنفيذ سياسة القتل والإجرام، في حين لم ينفذ الطلاب العرب واجبهم مع إخوتهم الفلسطينيين، وأناشد الجميع أن يراجعوا ضمائرهم، وألا يصمتوا عن انتهاكات العدو، وأن يواصلوا حتى انتصار الشعب الفلسطيني».

ويقول الطالب في الجامعة اللبنانية الدولية خالد حسن عوض، المتحدر من بلدة الزيب، والمقيم في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين: «تخاذل كل العالم أمام ما يحصل من إبادة ضد أهلنا في غزة. تركوهم وحدهم يعانون من الجوع والقتل والتشريد، لذا يجب أن يتوحد العالم من أجل نصرة غزة وأهلها، ويطلب وقف الإبادة الجماعية التي تحصل. العدو الصهيوني يقتل الشعب الفلسطيني من الكبير إلى الصغير، فيما ينظم آلاف من الطلاب في الجماعات الغربية تظاهرات من أجل نصرة أهل غزة».

يضيف عوض: «لقد غيّرت المقاومة نظرة الغرب لما يحدث للشعب الفلسطيني، وأظهرت حقيقة العدو للرأي العام الغربي الذي يقتل الأطفال والنساء والأبرياء من دون رحمة ولا شفقة، ويدمر البيوت، ويشرّد الناس بحجج واهية، والطلاب الذين يحتجون يرون ما يحصل من إبادة جماعية ضد أهل غزة، وهم كان يجب أن يتحركوا قبل الحرب الحالية، لكن ما كان يحصل أن الواقع الفلسطيني لم يكن يصل إليهم، وقد تغيّر ذلك اليوم لأن جيلنا الجيل الثالث فهم ووعى حقيقة الأمور».

يتابع: «لم يعد يخفى على أحد ما ينفذه الاحتلال، وطلاب الجامعات الأميركية تحديداً الذين ينتفضون اليوم سيتسلمون الحكم والأعمال في المستقبل، وبالتالي سيعوّل عليهم لتغيير ما يجب تغييره، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بعدما سقط القناع عن وجه المحتل، وظهر أنه يستخدم نفسه القتل وسيلة لإقامة دولته على أرضنا».

وتقول الطالبة في الفرع الخامس بالجامعة اللبنانية في صيدا، نور الهدى خليل قاسم، المتحدرة من صفد وتقيم في مخيم عين الحلوة: «ما يحصل في غزة من إبادة جماعية يعتبر جريمة ضد الإنسانية، لذا يجب منعه في أسرع وقت. صدرت نداءات عدة لوقف الحرب، لكن العدو لم يكترث لها. والأكيد أن الإبادة شرخ في تاريخ البشرية».

تتابع: «من جراء الإبادة الجماعية وانتشار مشاهد القتل والدمار على وسائل التواصل الاجتماعي، شهدت الجامعات الأميركية والأوروبية اعتصامات لدعم القضية الفلسطينية، وهذا شكل من أشكال التضامن، ما يجعلنا نرى بارقة أمل في التفاف هؤلاء الطلاب حول قضية فلسطين، ونؤمن بأنهم سيضطلعون بدور في تغيير الصورة في المستقبل القريب».

تحركات الطلاب بارقة أمل لفلسطين (نور عمرو/ فرانس برس)

طلاب العالم موحدون لنصرة غزة (فاضل عيتاني/ Getty)

الضمان الاجتماعي لا يحمي العاملين الأكثر ضعفاً في الأردن

رغم الزامية شمول العاملين في الضمان الاجتماعي، لكن كثيرين لا يجري إشراكهم فيه، وبعضهم مهددون بمخاطر مهنية. ويعتبر الضمان الاختياري أحد الحلول، لكن الأجور القليلة تمنع تغطية تكاليف هذه الخدمة

بائع طيور في عمان (دومينيكا زاريكا/ Getty)

عمّان ـ **انور الزيادات**

كشفت دراسة أجرتها جمعية تمكين» للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، بعنوان «تقييم الحماية الاجتماعية في القطاعات الأكثر ضعفاً في سوق العمل الأردني»، أن 68,5 في المائة من العاملين في القطاعات الأكثر ضعفاً في الأردن غير ملتحقين بالضمان الاجتماعي.

أعلنت نتائج الدراسة في مطلع مايو/ أيار الماضي، واستندت الى مسح ميداني لـ7938 شخصاً، وتشمل القطاعات الأكثر ضعفاً العاملين في الزراعة والصناعة والخدمات والصيانة والميكانيك (تصليح المركبات) والبناء والأمن والحماية والحراسة والباعة المتجولين وأصحاب البسطات والحمّالين.

والضمان الاجتماعي نظام تأمين تكافلي عام يهدف إلى حماية الأشخاص اجتماعياً واقتصادياً، ويحدد القانون ميزاته ومصادر تمويله التي تخضع لإشراف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. ويغطي الضمان المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الأشخاص، مثل الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والتعطل عن العمل وغيرها، ويجري تمويله من اشتراكات يتحملها الأشخاص المؤمنون وأصحاب العمل.

وفيما يتعلق بالتسجيل في الضمان الاجتماعي بحسب جنس العاملين، أظهرت دراسة جمعية «تمكين» أنّ 72,5 بالمائة من الذكور غير مسجلين، مقابل 57 في المائة من الإناث، وأن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي يغيبان عن العاملين في القطاع الزراعي حيث تبلغ نسبة عدم المشتركين 83,8 في المائة، وأيضاً قطاع النقل بنسبة 80,8 في المائة.

وأشار تقرير سابق نشرته منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من 50 في المائة من العاملين في الأردن لا يحظون بتغطية الضمان الاجتماعي، من خلال معبر رفح

63,7 في المائة من العاملين يتحملون الأعباء الأكبر لإصابات العمل

الضمان الاجتماعي غائب عن قطاعي الزراعة والنقل

يعمل في كشك لبيع القهوة في العاصمة عمان لـ«العربي الجديد»: «لم يسجلني صاحب المحل في الضمان الاجتماعي، وأعمل بنظام المياومة منذ أكثر من 8 أشهر، وأحصل على 10 دنانير (14 دولاراً) عن كل يوم عمل. أخشى أن أطالب بضمي إلى الضمان الاجتماعي لأنني لا أريد أن أخسر عملي خاصة أنه قريب من مسكني، والمبلغ البسيط الذي أتقاضاه لا يسمح لي بالمشاركة في الضمان الاختياري، من هنا لا أعلم ماذا سيحصل لي إذا مرضت أو تعرضت لإصابة خلال العمل».

ويقول لؤي الذي اكتفى بذكر اسمه الأول لـ«العربي الجديد»: «أعمل في شركة لتوصيل الطلبات حيث يتعرّض العاملون عموماً لمخاطر كثيرة من بينها النصب والاحتيال والتهديد أحياناً، إلى جانب حوادث السير. نعيش في قلق دائم بسبب عدم شمولنا بخدمات الضمان الاجتماعي، ورواتبي الذي يناهز 300 دينار (420 دولاراً) لا يكفي احتياجاتي اليومية، ولا يسمح لي بالانضمام إلى الضمان الاختياري الذي يتطلب دفع 17 في المائة من الدخل».

وتعلّق مديرة البرامج في «تمكين» رانيا الصرايرة بالقول لـ«العربي الجديد»: «يمنع القانون عدم إشراك العاملين في الضمان الاجتماعي، لأنه يعتبر مخالفة صريحة لأحكام قانون الضمان، ويجب أن يسدد أصحاب العمل كل الاشتراكات المستحقة عنهم، علماً أن القانون يعاقب صاحب العمل المخالف بدفع غرامة 500 دينار (700 دولار) عن كل عامل لا يشمله الضمان الاجتماعي».

وتؤكد الصرايرة إلزامية إلحاق العاملين بالضمان، وتحمّل أصحاب العمل هذه المسؤولية بموجب القانون، بصرف النظر عن طبيعة العمل أو مدته سواء أكان بالتعيين أو بموجب عقد أو تكليف، وعن طبيعة الأجر أو طريقة احتسابه أو قبضه، سواء بالمياومة أو بالمكافأة أو براتب شهري أو أسبوعي. ومبلغ الاقتطاع الشهري الذي يجب أن يدفعه أصحاب العمل لمؤسسة الضمان لإشراك العاملين يبلغ 21,75 في المائة من قيمة الأجر، في حين يدفع العامل نسبة 7,5 في المائة من أجره.

وكشفت دراسة «تمكين» تعرّض 845 من العاملين الذين شملتهم الدراسة لإصابات خلال العمل، وأن نحو 63,7 في المائة منهم من تحملوا الأعباء الأكبر، في مقابل 25,6 في المائة من أصحاب العمل. أما نسبة الضمان الاجتماعي في تحمّل التكاليف فبلغت 10,7 في المائة لأسباب عدة منها عدم تسجيل بعض أصحاب العمل العاملين لديهم في الضمان الاجتماعي، أو انضمام العاملين إلى قطاعات غير منظمة تمنع تسجيلهم، ما يحرمهم من الحماية الاجتماعية، مثل تأمين إصابات العمل والأمومة والشيخوخة والوفاة.

وتشدد الصرايرة على أهمية الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الأمهات، وتقول: «تمنح المادة 77 من قانون العمل الأردني إجازة أمومة مدتها 10 أسابيع (70 يوماً)، وتغطي رواتبها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ضمن تأمين الأمومة». لكن نسبة 76,8 في المائة من عينة من نساء مؤهلات للحصول على إجازة أمومة قالت إنها لا تحصل على هذه الإجازة.

صغار وكتب في رفح (علي مصطفى/ Getty)

كتب بين الأيدي

بقايا من وسائل المعرفة في غزة

حتى وسائل المعرفة والتعليم مدرجة بين أهداف الحرب الإسرائيلية على غزة. وليس ذلك خافياً على أحد. شارك مدير الإعلام والعلاقات العامة السابق في بلدية غزة، ناصر الصوير، في تأسيس مكتبة بلدية غزة العامة التي دمرتها إسرائيل خلال الحرب الحالية، وقال في يناير/ كانون الثاني الماضي: «تهدف الحرب إلى إزالة غزة من التاريخ، والجغرافيا».

أعدمت إسرائيل الكتب بدم بارد في كل مكان، سواء في مكتبات أو مراكز ثقافية أو مدارس أو منازل، لكن فلسطينيي غزة انتشلوا بعضها من الركام وتناقلوها بين أيديهم في اللحظات الصعبة للتمسك بالحياة تحت القصف الذي لا يهدأ.

ولو كانت بقايا هذه الكتب صفحات مبعثرة تتضمن أجزاءً غير مكتملة وأوراقاً بلا أي صلة بأخرى بعدما احترقت الكتب الأساسية أو زالت من الوجود أو تناثرت قطعاً، لا يتراجع فلسطينيو غزة عن التمسك بالمعرفة والعلم بأي وسيلة متوفرة.

بين ركام الأماكن المقصوفة بحث أبناء القطاع أيضاً عمّا يفيد نشر المعرفة. انتشلوا ما يستطيعون انتشاله من بقايا الكتب، واستأنفوا المهمة التاريخية لشعب فلسطين في محاربة الظلم الذي يتعرضون له منذ عقود عبر السعي إلى المعرفة والعلم ونقلهما إلى الأجيال.

ذهنية التطلع إلى السلام بالمعرفة والعلم لا تزال تواكب حياة فلسطينيي غزة وسط الحرب، وهي حاضرة اليوم بين خيام اللاجئين، وأي مكان يجمع الصغار، ويستريح فيه الكبار. في غزة للمعرفة تتمة.

(العربي الجديد)

من بين ركام حي الزيتون (داود ابو القص/ الاناضول)

تحتضن بعض الكتب في خانيونس (احمد زقوت/ Getty)

يعلّم اولاداً في رفح (علي مصطفى/ Getty)

يجمع الكتب في حقيبة بخانيونس (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

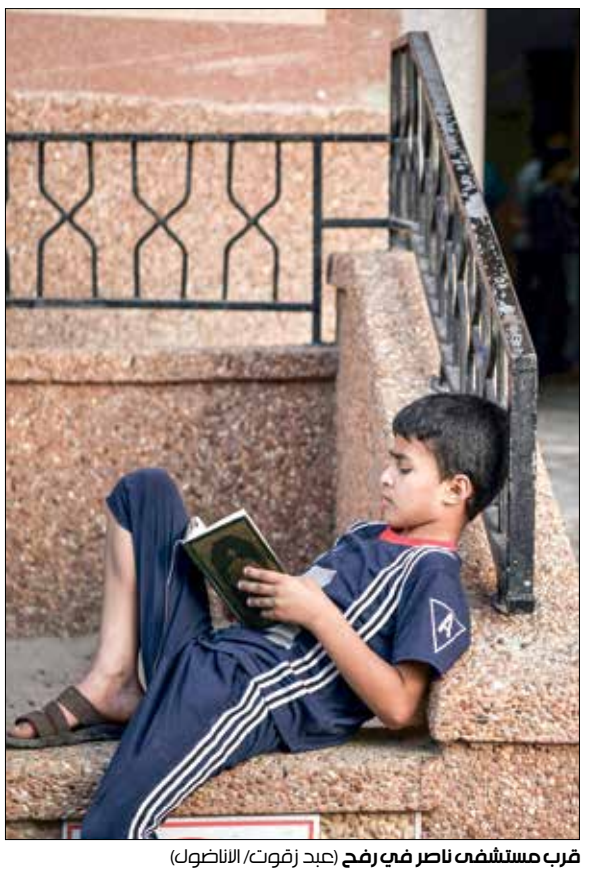

قرب مستشفى ناصر في رفح (عبد زقوت/ الاناضول)

قرب الخيمة (علي جاد الله/ الاناضول)